مقدمة

هذا الكتاب وجهة نظر لتصور تنبنى عليه العلاقة الإيجابية بين مرجعية الإسلام والدولة المدنية العصرية (دولة العلم والإيمان). وهو تصور ورؤية تقوم إلى جانب تصورات ورؤى أخرى، كلها تنشد عبور مراحل النمو أو التخلف فى كثير من الدول المسلمة بهدف تحقيق التقدم والنهضة بها. وهو على أية حال تصور اجتهادى فى فهم هذه العلاقة وتقييمها يقبل النقد البنَّاء والرأى الآخر.

وينبنى هذا الحديث على رؤية إسلامية مبنية على الإيمان والفهم الصحيح والسليم لرسالة الإسلام الحضارية ودوره فى سياسة وتنظيم شئون الدين والدنيا معًا، وبما يساهم به هذا الدين فى بناء إنسان واعٍ أى مواطن واعٍ، وبما يساهم به هذا الدين أيضًا فى بناء دولة عصرية حديثة، قوية ومتقدمة تعمل حكومتها ويعمل شعبها بالوعى الكامل الصحيح برسالة الإسلام الحضارية، على تجاوز التخلف الذى تعانى منه الشعوب والدول المسلمة بهدف تحقيق وتوفير القدرة على مواجهة التحديات، والتعامل معها، والتى تفرضها ظروف عالمنا المتغير وتطورات أوضاعه المستقبلية مثل العولمة الشاملة وظهور مجتمعات تنبنى على المعرفة وتكنولوچيا المعلومات والاتصالات، والعلوم وتطبيقاتها التكنولوچية، والتقنيات المتقدمة والتى تقوم عليها الصناعات الذكية فى مختلف المجالات وكذا هيمنة الدولة العظمى الأوحد وسائر الدول الكبرى على السوق العالمى والتجارة الحرة عبره باحتكارها لكل ما سبق مستخدمة ما تمتلكه من قوة للهيمنة على كل هذه المجالات، تحاول بها جميعًا هذه الدول أن تفرض فلسفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقيمها وثقافتها المبنية عليها على سائر الدول الفقيرة أو النامية أو المتخلفة التى تدخل فى تصنيف العالم الثالث والذى تعتبر الدول المسلمة من أبرز أعضائه.

ورؤيتنا تتضمن تصورًا يعلو أحيانًا إلى المثالية الممكنة التحقيق، ممتزجة بالواقعية التى تكتسب من هذه المثالية رؤاها وتصوراتها فى الإصلاح والتطوير نحو الأفضل الذى يمثل قمة الهدف المنشود من كل إنسان حسب طاقاته القصوى وقدرته فى التأسى بهذه المبادئ المثالية وإصلاح الواقع بالاقتراب منها بقدر الطاقة المستطاعة. والمثالية لا تنبع من الخيال، وإنما تنبع من الإيمان والإخلاص والإرادة الجادة والعزم الأكيد من أجل الوصول إلى مستواها وتوفير الظروف والإمكانات المعيشية والتربوية التى تمكن من تحقيق قمتها السامية فى الواقع خاصة فى السلوك.

والربط بين المثالية والواقع يكون من خلال سلوك إنسانى ينبنى على التربية والقدوة الحسنة، ويؤدى فيه التعليم والتوجيه والإرشاد دورهم البنّاء فى إرساء قواعد متفق عليها تنبع من مبادئ شريعة الإسلام وروحها العامة وحكمة أحكامها ومقاصدها العليا بحيث تنبنى الدولة العصرية الحديثة التى نتطلع إليها بكل المقومات التى سبق ذكرها على هذه العناصر فى كافة المجالات، مادام هناك الوعى السليم بالإصلاح والقناعة بالتغيير لتحويل السلبيات إلى عكسها الإيجابى.

ويقتضى ذلك تهيئة الظروف المواتية لتساعد فى إحداث التغيير فى نفس الإنسان بما يعكسه من تغيير خارج النفس فى واقع السلوك الفردى والاجتماعى.

إن الإنسان المواطن يمكنه أن يساهم فى صنع التقدم وبناء التمدن والحضارة إذا توافرت لديه عناصر الإيمان الصحيح بالدين والفهم السليم لرسالته الحضارية والرغبة الأكيدة فى التمسك بمبادئه، والتعليم الكافى والثقافة الكافية للتمييز بين الخطأ والصواب وبين الجمود والتجديد وبين الانغلاق والانفتاح اللازم للاستفادة من التجارب الناجحة للآخر المتقدم، وكذلك إذا توافر له أمثلة واقعية من القيادات بالأسوة الحسنة المقتدية بمضمون المثال الدينى والمترسمة لخطاه السلوكية.

إن الأخلاق وقيمها باعتبارهما عناصر أساسية للسلوك الإنسانى ليست هى العنصر الوحيد فى بناء الدولة الحديثة وإن كانت هى العنصر الأهم إلا أنه ينبغى أن تقترن القيم الأخلاقية بمستوى معيشة للفرد وأسرته لائق بإنسانيته (حد الكفاية الذى يضعه

الإسلام من خلال مبدأ عدالة توزيع الثروات)، وبمستوى متقدم وإنسانى من توفير مستلزمات المعيشة فى كل بيت من أجل إجابة الحاجات الأساسية لكل إنسان، يحفظ بها كرامته من الإهدار من ناحية ويحفظ بها قدرته على التمسك بالسلوك الحضارى من جهة أخرى؛ لأن كل واجب يقابله حق لا بد من توفيره لكل مواطن فى الدولة الحديثة.

وسيتطلب ذلك وضع خطط مدروسة ومحكمة وواعية بالظروف القائمة فى محيطها المحلى والإقليمى والدولى، حتى يتم التوافق بين الإنسان المواطن وبين الإصلاح الذى سيتحقق، وهو نفس المنهج الذى اتبعه النبى ﷺ من خلال توجيهات القرآن العظيم فى الصدر الأول للدعوة الإسلامية ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء:١٠٦].

«إن المنطلق الصحيح لكل عمل، هو كون القرآن المرجع لعقيدة المسلم وسلوكه واختياراته ومواقفه ونموذجه المعرفى ورؤيته للكون والإنسان والحياة وماقبل ذلك وما بعده، وإدراكه لوعيه ووظيفته التى خلقه الله من أجلها: عبادة الله، عمارة الأرض، تزكية النفس، وتعنى المرجعية القرآنية أن نجعل القرآن:

١- محددًا لحياتنا.

٢- متممًا لأعمالنا ووصلها بالمدح أو القدح، بالقبول أو الرد.

٣- مخدومًا لعلومنا، فمنه البداية وإليه المنتهى، وهو أحد طرفى المعرفة عند الإنسان، وهما الوحى والوجود.

والقرآن هو لكل زمان وكل مكان، ولكل الأحوال ولجميع الأشخاص.. ولذلك فخرافة تاريخية القرآن محض وهم، وأنه يصلح لعصر النبى محمد ﷺ ولا يصلح لغيره هو محض افتراء مضحك وسخيف فى نفس الوقت..»[1].

وسيدعونا ذلك إلى أن نتناول باختصار موضوعات مثل حقوق الإنسان وحرياته

---

(١) دكتور/ على جمعة، أستاذ الفقه وأصوله بالأزهر الشريف، وحاليًا مفتى جمهورية مصر العربية، فى تقديمه لكتاب «المرجعية القرآنية ـ تحديد المفاهيم» للسفير محمد أمين جبر.

ودوره فى بناء الدولة الحديثة وتسيير مؤسساتها، ودور العلم الحديث فى هذا الشأن، والديمقراطية والقيم الأخلاقية وضرورة الحوار مع إمكان اختلاف الرؤى الإصلاحية فى إطار التعددية الحزبية واحترام الآخر وتنوع خطوات الإصلاح، وأخيرًا دور الدين الإسلامى فى تحقيق التمدن والتحضر، وتجاوز التخلف من أجل تحقيق التقدم وفقًا لرؤيته الحديثة الشاملة لتنظيم شئون الحياة فى الدولة الحديثة وإنسانها المؤمن.

لقد جاء الإسلام ليقرر ويحمى كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته فى ظل مبدأ الأخوة الإنسانية بين البشر والتعاون بين الدول والشعوب فى إطار مبدأ وحدة الأصل الإنسانى البشرى، كما جاء الإسلام بمبادئ أخلاقية نظرية وعملية هدفها تزكية النفس البشرية وبناء الشخصية الفردية على أساسها وتقوية لبنة المجتمع الأساسية وهى الأسرة مع إنصاف المرأة وإعطائها حقوقًا متساوية مع الرجل فى أغلب مجالات الحياة؛ لكى تساهم فى نهضة المجتمع والدولة.

ولذلك فإن علينا ـ نحن المسلمين ـ أن نحتفظ دائمًا بمكانة القرآن العظيم العالية فى عقولنا وقلوبنا، وأن نفيد من كل فرص التقدم دون أن نسلم رقابنا للأغلال، وديننا للضياع، وروحانياتنا للجفاف، علينا أن نذكر أن دورنا مع حركة التاريخ وصنع الحضارة لا يزال قائمًا، وأن الإسلام الذى نحمل لواءه لم ينته ولن ينتهى دوره فى ترشيد الحياة وهداية البشر، كما لن تنتهى حاجة البشرية إليه لأن عظمته الفريدة ماثلة فى أنه يقدم مع حضارة المادة، حضارة الروح. كما أن علينا أن نعمق إيماننا بأن الإسلام دين ودولة، حق وقوة، وعلم وثقافة وحضارة، وعبادة وسياسة واقتصاد واجتماع[1]، وهى الأمور التى ستساهم فى بناء دولة العلم والأخلاق.

وهذه كلها مفاهيم نظرية فى أصول الفهم للإسلام، تجد تعبيرها فى الواقع من خلال التربية والتعليم وتنمية ثقافة الحرية المنضبطة بالأخلاق، والتمتع بالحقوق والحريات وتأدية الواجبات فى ظل نظام سياسى ديمقراطى كامل وحقيقى، وهنا يكون من واجب القيادات الفكرية فى الدول المسلمة أن تعمل على نشر مفهوم الإسلام الشامل

(١) انظر الأستاذ/ خالد محمد خالد: «الدولة فى الإسلام».

الصحيح، الإسلام الحضارى من أجل إيجاد وتنمية وتدعيم وعى حكومى وشعبى متفهم لأبعاد الرسالة الحضارية لدين الإسلام وشمولها لكل مناحى الحياة الإنسانية والتى تقيم ـ بالوسطية والاعتدال ـ التوازن بين المادة والروح وبين العقل والغريزة وبين الدنيا والآخرة، وبين مصالح الفرد والجماعة وبين متطلبات الأمن الوطنى وسلطات مؤسساته وبين الحافز والعدالة الاجتماعية، وبين المسلمين وغير المسلمين المتساوين فى المواطنة فى الدولة الحديثة وأمام القانون يظلهم الانتماء المخلص للوطن.

وإذا كان الشطر الأول من العصور الوسطى فى الغرب الأوروبى ـ بين أواخر القرن الخامس وأواخر القرن العاشر للميلاد ـ قد أطلق عليه فى الكتابات الأوروبية اسم «العصور المظلمة» فإن نفس الحقبة واكبت عصور النور والازدهار الحضارى فى العالم الإسلامى شرقه وغربه[1]، وفى تلك الحقبة ظهر الإسلام فى أوائل القرن السابع للميلاد، ليقترن مولده وانتشاره بأعظم حضارة عرفها العالم أجمع طوال العصور الوسطى، حضارة التقت فى رحابها عناصر الحضارات السابقة عليها والمعاصرة لها، فانتقت من تلك العناصر ما لا يتعارض مع روحها وقيمها ومثلها، وأصلحت وعدّلت ما يتطلب الإصلاح والتعديل، ونبذت ماعدا ذلك من مساوئ وانحرافات لا يقرها الدين والعقل. ولم تقف الحضارة الإسلامية عند حد الإفادة من الغير، وإنما أسهمت عن طريق الخلق والإبداع والابتكار فى الارتفاع بصرح الحضارة البشرية، فتوصل علماؤها إلى ما لم يتوصل إليه غيرهم من مفاهيم وعناصر حضارية جديدة أثرت الحضارة الإسلامية على مدى العصور والأجيال.

حقيقة إن العرب هم الذين حملوا عبء الجهاد فى المرحلة الأولى الأساسية من مراحل بناء دولة الإسلام، وأنهم انساحوا فى مشارق الأرض ومغاربها ليبشروا بعقيدة الإسلام وينشروا اللغة العربية بين أرجائها، ويصبغوا تلك المساحة الواسعة من المحيط إلى الخليج بالصبغة العربية.. إلا أنه لولا رسالة الإسلام ماكان للعرب ولا للغتهم أن ينتشروا هذا الانتشار الواسع، ولا أن يحققوا ذلك النجاح الراسخ، ولظل العرب

(١) راجع للتوسع الأستاذ الدكتور/ سعيد عبدالفتاح عاشور: «حضارة الإسلام».

ولغتهم نسيًا منسيًا فى ركن شبه مجهول من أركان العالم المعاصر، فتَحْتَ لواء الإسلام ظهر محمد ﷺ على مسرح التاريخ، ونزل القرآن الكريم بلسان عربى مبين.. وتحت لواء الإسلام خرج العرب من شبه جزيرتهم ليواجهوا الحكومات التى شكلت حواجز تحول دون وصول رسالة الإسلام ودعوته إلى الشعوب، وفى إطار الإسلام انتشرت اللغة العربية لتصبح أداة التعبير عن أعظم حضارة عرفها العالم فى العصور الوسطى.

وفى ظلال الإسلام سار المسلم وغير المسلم، والعربى وغير العربى فى أنجح مسيرة حضارية عرفتها تلك العصور، وظهر علماء بارزون غير عرب من أمثال الطبرى والبخارى والبيرونى والخوارزمى وابن سينا وكثيرين غيرهم.

وإذا كانت العروبة تمثل هويتنا فى منطقتنا الإقليمية، فإن العروبة لم تبلغ أسمى صورها وأنقى خصائصها وأصفى ملامحها، إلا تحت مظلة الإسلام، فعندئذ فقط غدا للعروبة ذلك الوجه الحضارى المشرق البناء؛ إذ إن الإسلام هو الذى جعل من العروبة قوة حضارية وسياسية، وهو الذى أكسبها ذلك الوجه المشرق الخلاق.

وفى عجالة يمكن أن نحدد خصائص الحضارة الإسلامية فيما يلى:

١- حضارة إيمان وتوحيد وأخلاق.

٢- حضارة تقدمية، لا جمود فيها ولا تطرف.

٣- حضارة تتسم بالمرونة وسعة الأفق غير منغلقة على نفسها، وإنما قابلة للأخذ والعطاء مع الآخر.

٤- حضارة محبة وسلام، ففى ظل السلام يكون البناء والإنشاء والتعمير.

٥- حضارة تسامح، لا حقد فيها ولا تطرف ولا تعصب ولا كراهية.

٦- حضارة حيوية استمرارية موحدة، فلئن كانت الدولة الإسلامية الكبرى قد تفككت سياسيًا فى بعض مراحل التاريخ، فإن ذلك لم يؤثر على وحدتها الحضارية بدعامتيها الراسختين: الإسلام والعروبة.

٧- حضارة إنسانية تستهدف خير الإنسان وصلاحه ومصلحته فى الدنيا والآخرة.

٨- حضارة أمينة أمانة مطلقة، وضرب العلماء المسلمون مثلًا رائعًا فى الأمانة العلمية ونسبة الحقائق والأفكار إلى أصحابها.

٩- حضارة تستند إلى المبادئ العامة للإسلام التى تنبنى عليها دولة مدنية قانونية حديثة تقوم على مجتمع تقبل غالبيته هذه المبادئ، تتفاعل معها وتطبقها فى واقعها السلوكى لتحقق المناخ الملائم لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى المجتمع، بما تكفله هذه الأحكام من حرية الرأى والقبول بالآخر والحوار البناء.

هذا، وقد بدأ المسلمون حياتهم الفكرية والعلمية من منطلق العلوم الدينية، ولكن الإسلام وضع إطارًا جديدًا شاملًا للحياتين الدنيا والآخرة، شمل أسلوب الحكم والمعاملات بين الحاكم والمحكوم وبين الناس بعضهم البعض.

ووضعت الشريعة الإسلامية نُظمًا لهذه المعاملات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها[١]، وعن الفقه السياسى (فقه الدولة) فقد تناوله الفقهاء على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ضمن أبواب الفقه العام، كما تناولوه فى كتب متخصصة. وأيضًا هناك كم لا بأس به من البحوث والدراسات الحديثة فى الفقه السياسى الإسلامى تعتبر أكثر مواءمة للعصر ومتغيراته ومستجداته، وأكثر إفادة لواقع المسلمين فيه، وأقرب إلى تحقيق رؤية حديثة لفقه الدين والدولة والعلاقة الإيجابية بينهما.

يقول الإمام الأكبر الشيخ / محمود شلتوت ـ شيخ الأزهر الأسبق ـ[٢] عليه رحمة الله: «... ويصعب أن نفرق فى الإسلام بين ما يمكن أن يسمى دِينًا فقط أو سياسة فقط. فكل ما يتعلق بالعقيدة والعبادة دين، ويمكن أن يسمى سياسة الإسلام فى التربية والخلق. وكل ما يتعلق بالمعاملات دين، ويمكن أن يسمى سياسة الإسلام الاقتصادية والاجتماعية. وكل ما يتعلق بالحكم وتدبير مصالح المسلمين فى دنياهم دين أيضًا،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) فى كتابه «من توجيهات الإسلام».

ويمكن أن يسمى نظام الإسلام فى الحكم وإدارة الدولة، وهكذا يرتبط الدين بالدولة ارتباطًا كبيرًا فى الإسلام، ارتباط القاعدة بالبناء، فالدين أساس الدولة وموجهها، ولايمكن تصور دولة إسلامية بلا دين، كما لايمكن تصور الدين الإسلامى فارغًا من توجيه المجتمع وسياسة الدولة؛ لأنه حينئذ لا يكون إسلامًا..».

أسأل الله تبارك وتعالى المثوبة على ما أكون قد أصبت وجه الحق فيه، والمغفرة فيما أكون قد أخطأت أو جانبنى الصواب فيه، إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت... وحزبى الله وما توفيقى إلا بالله.

محمد أمين جبر
القاهرة فى رجب الفرد ١٤٣٢هـ
الموافق يونيو ٢٠١١م

obeikan.com

تمهيد

لا يزال الخلاف قائمًا حتى اليوم على تحديد مدلول كلمة السياسة، على أن الخلافات مهما تشعبت فهى تدور جميعًا حول فكرة السلطة، البعض يأخذها بمعنى واسع ويدخل فى مدلول السياسة كل ما يتصل بالسلطة، أيًا كانت وعلى أى صورة وجدت، بينما يقصرها البعض الآخر على أشكال معينة من السلطة، وبالذات حين تأخذ شكل الدولة.

فتكون السياسة وفقًا لهذا المدلول الضيق، هى كل ما يتصل بالسلطة فى الدولة دون غيرها من صور الجماعات البشرية، ومن ذلك يتبين أن هناك قدرًا متفقًا عليه لتحديد مدلول السياسة، وهو أنها تتعلق بالسلطة فى الدولة، سواء الجانب الشكلى للسلطة (تنظيمها وتحديد أشكالها فى الممارسة) أو الجانب الموضوعى (عمل السلطة ومجالات نشاطها) وبذلك يكون النظام السياسى هو نظام الدولة وما تثيره من تنظيم الحكم ونشاط الحاكم، وفى العصر الحديث أصبح المعيار الحاسم فى تمييز النظم السياسية الحديثة هو ما يتعلق بنشاط السلطة والأشكال التى تمارس بها.

لم تعد النظم السياسية الحديثة تقيد نشاط السلطة فى الحدود الضيقة التقليدية، بل إنها أطلقت السلطة كيما تتدخل فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا لم تعد القواعد الدستورية التى تعين نظام السلطات العامة ووسائل سيرها هى التى تحدد وحدها النظام السياسى فى الدولة، بل يحدده أيضًا المفهوم الحاكم لمركز الفرد وأغراض النشاط الفردى، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وباختصار الفلسفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وأيًا كان نظام الحكم فى الدولة، فإن نظامها السياسى يتحدد أساسًا وفقًا لفلسفتها الاجتماعية، ودورها فى تنظيم اقتصادها، وأثر الجماعة فى توجيه السلطة ومدى قوة تأثير الرأى العام.

هذا، ويرجع تطور مدلول النظام السياسى إلى اتساع نشاط السلطة فى العصور الحديثة، وبحيث أصبح النظام الاجتماعى عنصرًا أساسيًّا فى النظام السياسى وتحليله إلى جانب النظام الاقتصادى. كما يدخل فى تحليل النظام السياسى فى دولة ما، تحديد القوى المختلفة التى تشارك فى ممارسة السلطة بطريق مباشر أوغير مباشر، أى سواء كانت قوى رسمية أقامها الدستور (الحكام الظاهرين)[1]، أو قوى فعلية تمارس السلطة بطريق غير مباشر (الحكام المستترين أو القوى الفعلية)[2،3].

وباختصار، يمكننا تعريف النظام السياسى بأنه «مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التى تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها، والدور الذى تقوم به كل منها»[4].

أما فى الفقه السياسى الإسلامى فالسياسة ليست مصطلح طلب الصلاح والمصلحة الدنيوية والعاجلة وفقًا للمعايير الدنيوية وحدها وإنما هى محكومة بمعايير مبادئ العدل والاستقامة التى وضعها الخالق سبحانه وتعالى للإنسان الخليفة فى الأرض وذلك فى إطار فلسفة حاكمة لسياسة الدنيا وعمارتها «ذلك أن ربط الدنيا بالآخرة ـ ولو سقط من حسابات كثير من الناس ـ هو القاعدة الإيمانية الأساسية التى تنبنى عليها سياسة إعمار الدنيا وتنبنى عليها النهضة والحضارة وينبنى عليها التمدن فى الدولة المدنية الحديثة ذات المرجعية الإسلامية».

ويذهب الأستاذ الدكتور محمد عمارة إلى: «ولما كان العمران البشرى فى الدنيا هو ميدان «السياسة» وفيه من «المتغيرات» ومن «المستجدات» أكثر مما فيه من «الثوابت» جاءت نصوص الدين والشرع الإلهى متناهية، بينما لا تتنهى متغيرات ومستجدات العمران الدنيوى... فكان

(١) رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وأعضاء المجالس النيابية... إلخ.

(٢) كبار الرأسماليين ورجال البنوك والصناعة والتجارة ورجال الإعلام وملاك دور النشر والإذاعة والتليفزيون... إلخ.

(٣) الدكتور/ ثروت بدوى «النظم السياسية».

(٤) المرجع السابق.

أن وقفت النصوص الشرعية فى سياسة العمران عند الثوابت والكليات والقواعد والمبادئ والأطر الحاكمة، تاركة للعقل الإنسانى والاجتهاد البشرى حرية التفريع والبناء على الأصول الثابتة، والتفصيل والإبداع فى إطار القواعد والمبادئ والأطر الحاكمة... فتتواصل الصبغة الإسلامية للتمدن والعمران دونما جمود ودونما قطيعة مع الأصول والثوابت.

ومن هنا فإن «شرعية» السياسة لا تقف عند ما نص عليه الشرع وإنما هى تحقيق فيما يبدع المسلمون من السياسات طالما أنها لا تخالف ما شرعه الله... فهى لا تنحصر فيما نطق به الشرع وإنما تشمل ما لم يخالف ما نطق به الشرع»[1].

وأول مقومات النظام السياسى فى وقتنا الحاضر هو وجود الدولة، وفى الدولة تقوم الحكومة بمهمة الحكم، ومن هنا يجب عدم الخلط بين الاثنين، فالدولة هى صاحبة السيادة أو صاحبة السلطة السياسية، بينما الحكومة هى عبارة عن الأعضاء الذين يباشرون هذه السلطة. وقد عرف الإسلام فكرة الدولة المستقلة عن أشخاص الحكام، وهو يعتبر الحاكم (الخليفة) بمثابة أمين على السلطة يمارسها نيابة عن الأمة فى إطار المرجعية القرآنية وشريعتها. وتقوم الدولة على أساس وجود مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافى محدد ويخضعون لتنظيم معين، وأهم خصائص الدولة هى «السيادة» (الخارجية والداخلية) وهى الخاصية الأولى. وقد أصبح واضحًا فى التطور الحديث الفرق بين الشعب الحقيقى وبين من فى يدهم السلطة الفعلية، أى صاحب السلطة اسمًا، ومن يمارسها فعلًا، ولكن فى الدولة العصرية الحديثة تكون السلطة فى يد الشعب الحقيقى بما يتضمنه من قوى مختلفة، واتجاهات متباينة، من خلال التمثيل النيابى، والخاصية الثانية للدولة هى «الشخصية القانونية» بما تعنيه من أهلية التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات وتأكيد الانفصال بين الحاكم والدولة، بمعنى اعتبار الدولة وحدة قانونية مستقلة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة، وحدة لها طابع الاستقرار والدوام لاتزول بزوال الأفراد الذين يباشرون الحكم، وأن السلطة التى تتمتع بها تقوم من أجل خدمة أهداف الجماعة لا من أجل تحقيق مآرب شخصية للحاكم[2].

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك الأستاذ الدكتور محمد عمارة «الإسلام والسياسة» ـ الناشر: مكتبة الشروق الدولية.
(٢) المرجع السابق.

الدولـة العصريـة الحديثـة هى دولـة مدنية قانونيـة، دولة تخضع فيها جميـع الهيئات الحاكمـة لقواعـد تقيدها وتسـمو عليها، ومبدأ خضوع الدولـة للقانون يهدف إلى جعل السـلطات الحاكمـة فيها تخضـع لقواعد ملزمة لها كـما هى ملزمة بالنسـبة للمحكومين، وبذلك تختلف الدولة القانونية عن الدولة البوليسـية والدولة الاسـتبدادية. أما عناصر الدولة القانونية ووسائل تحقيقها، فيمكن إجمالها فى النقاط التالية:

١- وجود دستور.

٢- الفصل بين السلطات.

٣- خضوع الإدارة للقانون.

٤- تدرج القواعد القانونية (الدستور ـ القوانين ـ اللوائح ... إلخ).

٥- الاعتراف بالحقوق الفردية.

٦- تنظيم رقابة قضائية وحماية دستورية.

ومـن الناحية الحضارية وقواعد النهضة والتقدم، فـإن بناء الدولة العصرية الحديثة على الرؤية الإسـلامية الحضارية الشـاملة، يعتبر هدفًا سـاميًا يجب على المسـلمين جميعًا المسـاهمة فى تحقيقـه فى واقـع الشـعوب المسـلمة؛ لأنـه يمثـل الطريق الوسـط المضمون والضامـن لبلوغ مسـتوى التقدم الحضارى المنشـود للدول الإسـلامية النامية، وتحقيق النهضة الشاملة والتقدم بكل أبعاده فيها.